الحريديم مصدر قلق متزايد اجتماعيا واقتصاديا وعسكريا!

[عرض وتحليل لآخر التقارير الإسرائيلية حول اليهود المتشددين دينيًا والتحولات التي طرأت عليهم]

(*) يزداد القلق في إسرائيل ومعها الوكالة اليهودية، والدوائر الاستراتيجية ذات الصلة، من التغيرات الديمغرافية المتسارعة الحاصلة في داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل، وبشكل خاص بسبب الارتفاع الحاد لنسبة المتدينين بشكل عام، لكن بالذات بسبب ارتفاع نسبة الأصوليين اليهود (أي الحريديم حسب التسمية العبرية).

وينبع هذا القلق من أن الارتفاع الحاد للمتدينين والحريديم سيهدد المجتمع العلماني، وسينعكس مباشرة على الاقتصاد الإسرائيلي من حيث النمو وقدرة الإنتاج، وهذا بسبب طبيعة «الحريديم» الذين لديهم نمط حياة مختلف كليا ويعيشون في مجتمعات مغلقة.

وتختلف التقديرات حول نسبة «الحريديم» في إسرائيل، فمثلا قبل عامين ظهر تقرير لمكتب الإحصاء المركزي يقول إن ٨٪ من الجمهور الذين شملهم الاستطلاع (الهاتفي) أعلنوا أنهم من الحريديم، وشتان بين الحقيقة وهذه النتيجة، كذلك فإن هناك تقديرات تتحدث عن أن الحريديم يشكلون ١٠٪ من مجمل السكان، وأيضا هذه المعطيات لا تتلاءم مع سلسلة تقارير مرتبطة بمجالات مختلفة، مثل الفقر والتعليم والمواليد الجدد وغيرها.

ولكن استنادا لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في العام ٢٠٠٩ فإن الحريديم يشكلون ما بين ١٤٪ إلى ١٦٪ من مجمل السكان، ما يعني ١٧٪ إلى ٥ر١٩٪ من اليهود في إسرائيل، وقد عززت معطيات تقرير الفقر عن العام ٢٠١٠، الصادر في نهاية العام ٢٠١١، فرضية نسبة الحريديم من السكان الواردة هنا.

ونرى مثلا أنه في حين أن نسبة التكاثر السكاني العامة في إسرائيل تتأرجح ما بين ٧ر١٪ و٨ر١٪ سنويا، فإنها بين المواطنين العرب ٦ر٢٪، وبين الحريديم وحدهم قرابة ٨ر٢٪، وبين اليهود العلمانيين قرابة ٤ر١٪، وبين اليهود بشكل عام ٦ر١٪ إلى ٧ر١٪.

وسرعة تكاثر «الحريديم» ظاهرة للعيان من خلال معدل الولادات، ففي حين أن معدل الولادات للأم اليهودية العلمانية هو في حدود ٦ر١ ولادة، فإن هذا المعدل يرتفع لدى الأم اليهودية الأصولية إلى ما بين ٧ إلى ٩ ولادات وربما أكثر، أما معدل الولادات لدى الأم المتدينة من التيار الصهيوني المتدين فهو يتراوح ما بين ٤ إلى ٦ ولادات، وهذا ما يرفع معدل الولادات لدى الأم اليهودية في إسرائيل إلى قرابة ٨ر٢ ولادة، مقابل ٧ر٣ ولادة لدى الأم العربية في إسرائيل.

وربما أن أكثر من عرض مشكلة الحريديم في إسرائيل في الفترة الأخيرة، كان البحث الديمغرافي السنوي الصادر عن جامعة حيفا في نهاية العام ٢٠١٠، والذي أعده المختص الديمغرافي الإسرائيلي أرنون سوفير، ذو التوجهات العنصرية المتشددة تجاه العرب، وسلط فيه الضوء على تزايد الحريديم والمتدينين، وقال: إن نسبتهم في العام ٢٠٣٠ ستكون ٥١٪ من مجمل السكان، بمعنى أكثر من ٦٥٪ من اليهود في إسرائيل في تلك المرحلة.

ويقول البحث إنه في العام ٢٠١٠ كان نحو ٣٣٪ من الولادات في إسرائيل لعائلات حريدية، وحوالي ٢٠٪ لعائلات دينية صهيونية، أضف إلى هذا أن نسبة المواليد العرب من مجمل الولادات هي حوالي ٢٤٪ بالنسبة للعرب في داخل إسرائيل، و٢٧٪ للمقدسيين العرب، وأمام هذه المعطيات، فإن نسبة المواليد لعائلات يهودية علمانية هي ٢٣٪.

لا إنتاج ولا استهلاك ولا تجنيد

لا ينحصر القلق الإسرائيلي في مسألة الهوية العلمانية للدولة، خاصة وأن كتاب القوانين يعج بقوانين الإكراه الديني، بل ينبع أساسا من امتناع نسبة عالية جدا من الحريديم من الانخراط في سوق العمل، وضغط قادتهم على المؤسسة الحاكمة للحصول على المزيد من المخصصات الاجتماعية التي تشكل عبئا ليس بقليل على الخزينة العامة، كذلك فإن نمط حياتهم التقشفي لا يساهم في النمو الاقتصادي، وفوق كل هذا امتناعهم عن أداء الخدمة العسكرية في الجيش، من منطلقات دينية، وحتى المؤشرات الأخيرة التي بدأت تظهر حول استعداد نسبة ضئيلة منهم للمشاركة في الخدمة العسكرية، تدل على أنها مشاركة جزئية وهامشية.

وحسب المعطيات الرسمية، فإن نسبة مشاركة الرجال الحريديم في سوق العمل بالكاد تصل إلى ٣٩٪، مقابل ٥٧٪ كنسبة عامة، وأكثر من ٧٠٪ بين الرجال في جيل العمل بشكل عام، كذلك فإن نمط استهلاك مجتمع الحريديم هو نمط تقشفي، ولا يتلاءم بغالبيته مع تطورات العصر، وطبيعة الإنتاج في إسرائيل، وهذه حقائق تعكس نفسها أيضا على الحركة الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للخدمة العسكرية، فكل التقارير السنوية التي تصدر عن الجيش تؤكد على استمرار تراجع نسبة الذين يلبون الخدمة العسكرية الإلزامية، للذين يبلغون سن ١٨ عاما، والسبب الأبرز لهذا التراجع هو الارتفاع المستمر في نسبة الشبان الحريديم من بين مجمل الشبان الذين يسري عليهم قانون التجنيد الإجباري، وبطبيعة الحال فإن الوضع بالنسبة للشابات من الحريديم يصعّد هذه الظاهرة.

وتكثر في الآونة الأخيرة التقارير البحثية وذات الأبعاد الاستراتيجية، التي تعنى بوضعية الحريديم، والأزمات التي تواجه إسرائيل بسبب تكاثرهم.

وكانت صحيفة «ذي ماركر» كبرى الصحف الاقتصادية الإسرائيلية قد أصدرت في الأسابيع الأخيرة ملفا واسعا يتطرق إلى جوانب عدة من مسألة الحريديم وتزايدهم، وبشكل خاص إلى مسألتي انخراطهم في العمل وفي الجيش، ونأتي في هذا العرض على مقاطع واسعة من هذا التقرير.

لا ينخرطون في سوق العمل

بحسب التقديرات التي يعرضها التقرير، فإن عدد الحريديم في هذه المرحلة يبلغ حوالي ٧٠٠ ألف شخص، وفي كل ٢٣ عاما يضاعفون أنفسهم، بمعنى أن التقديرات تتحدث عن نسبة تكاثر طبيعي ٣٪، في حين أن نسب تكاثر الفلسطينيين في إسرائيل تقدر بحوالي ٧ر٢٪، ولدى اليهود العلمانيين بأقل من ٦ر١٪، ولكن هناك تقديرات أخرى، تتحدث عن عدد أكبر للحريديم، وأنهم اليوم ما بين ٨٥٠ ألفا إلى ٩٥٠ ألف شخص.

ويتهم التقرير القيادة الروحية والاجتماعية والسياسية لطوائف الحريديم المختلفة بأنها ضد دمج أتباعها الطبيعي في سوق العمل، وهذا من خلال معارضتها لتعلم الحريديم المواضيع الدراسية العادية، التي يتضمنها المنهاج التعليمي الرسمي، مثل الرياضيات ومواضيع علمية، وتسعى القيادة ذاتها إلى بقاء الحريديم يتعلمون في المعاهد الدينية، وضمن منهاج تعليمي أساسه الدين.

ويقول التقرير: إنه لم يعد من الممكن تحمل هذا الوضع، "لأنه يهدد مستقبل إسرائيل" على حدّ قوله، فالفقر المدقع لدى الحريديم هو عامل أساس لسحب ميزانيات من الخزينة العامة، على حساب الجمهور العام، في الوقت الذي يساهم فيه الحريديم بنسبة ضعيفة جدا في سوق العمل والإنتاج، واستمرار هذا قد يدهور إسرائيل إلى احتمالات سيئة كثيرة.

ويرى التقرير أنه في السنوات الخمس الأخيرة طرأت تغيرات في مجتمع الحريديم، فبات شباب أكثر من بينهم يتجهون إلى التعليم الجامعي، والحديث يجري مثلا عن ٧ آلاف طالب جامعي من الحريديم في العام ٢٠١١، كذلك فإنه في السنوات الأخيرة انخرط نحو ١٨٠٠ شاب من الحريديم في ما يسمى بـ "الخدمة المدنية" البديلة للخدمة العسكرية، أما في الخدمة العسكرية الجزئية، وضمن وحدات خاصة بالحريديم، فإن مجموع من انخرط منهم في السنوات الخمس الأخيرة هو في حدود ٤٥٠٠ شاب، وهم في جيل متقدم نسبيا، أمام عمر الخدمة العسكرية الإلزامية، الذي يبدأ من ١٨ عاما وينتهي في عمر ٢١ عاما للشبان، بينما المحاولات مستمرة من أجل دمج أكبر للشبان والشابات في سوق العمل العادية في إسرائيل.

وتتوقع جهات في المؤسسة الحاكمة بأنه إذا ما استمر التطور الحاصل في السنوات الخمس الأخيرة، فإن نسبة انخراط الجمهور بشكل عام في سوق العمل بعد عشر سنوات من الآن، سترتفع إلى ٦٣٪ بدلا من ٥٧٪، إلا أن التقرير لا يشير إلى نسبة انخراط الحريديم بعد عشر سنوات، وهي اليوم في حدود ٤٠٪، أما إذا بقيت القيادة الروحية للحريديم على موقفها، فإن نسبة الانخراط العام في سوق العمل ستكون في حدود ٥٩٪، وهذا أقل بكثير مما هو قائم في الدول المتطورة.

نمط تفكير مختلف واقتصاد «أسود»

إحدى الصحافيات في «ذي ماركر» أمضت يوم سبت «مقدسًا» في مستوطنة «بيتار عيليت» غربي مدينة بيت لحم في الضفة الغربية المحتلة، والتي يستوطن فيها جمهور الحريديم، وهي من المستوطنات التي تتسابق على «لقب المستوطنة الأكبر»، أمام المستوطنة الأخرى للحريديم «موديعين عيليت»، وأمام مستوطنة «معاليه أدوميم»، ففي مستوطنة «بيتار عيليت» أكثر من ٤٠ ألف

الحريديم: كراهية الآخر.

مستوطن، و٦٣٪ من المستوطنين فيها هم دون سن الـ١٨ عاما.

وقدسية السبت في جميع أنحاء المستوطنة أمر محسوم، فلا حركة مواصلات ولا سيارات ولا حوانيت ولا مرافق مفتوحة، وكل شيء يسير هناك بتطبيق متشدد كليا للشرائع اليهودية. وحلت الصحافية ضيفة، بموجب ترتيب مسبق، على عائلة من والدين وتسعة أولاد، الأول والثاني منهم تجاوزا عمر ١٨ عاما، ومنحت للوالدين اسمين مستعارين، الوالد ألون والوالدة دوريت، وبالإمكان اعتبار ما جاء على لسان الاثنين يعكس نمط تفكير عاما بين جمهور الحريديم، الذي يتكلم بحدة وتعابير شديدة ضد الصهيونية من منطلقات دينية صرفة، وليس سياسية، وهذا رغم انخراطه في الحلبة السياسية بطرقه المختلفة.

ويقول ألون، عند "عشاء السبت"، وهو الوجبة التي يتناولونها مساء يوم الجمعة كإشارة إلى بداية السبت الذي يستمر من مغيب شمس الجمعة إلى مغيب شمس السبت: "هذه البلاد لنا، ولكن ليس الدولة، أنتم العلمانيون ببساطة لا تفهمون هذا، ولذا فأنتم تبذلون جهودا جمّة من أجل دمجنا في أماكن لا نريد إطلاقا الاندماج بها".

ويتابع ألون: "بدلا من أن تتقربوا لنا ابتعدوا، اتركونا نعيش حياتنا بهدوء في غيتواتنا، من دون أن تفرضوا علينا مبادئكم، وأساليب وسياسة ضرائبكم (الضريبة المالية)، وقوانينكم، ومواضيع التدريس الأساسية، التي تعتبرونها أساس العمل، من ناحيتنا لن يكون شيء إلا حينما يأتي المسيح، وتقام دولة الشريعة، نحن لا نفرض عليكم شيئا، نحن لا نحتاج إلى شيء، فالإكراه يأتي من جانبكم أنتم العلمانيون، ولهذا ففي المرحلة الأولى يجب فصل الدين عن الدولة".

ويقول ألون: "ها نحن نتفق على شيء واحد (فصل الدين عن

ولا ينحصر الاقتصاد غير المسجل في مسألة العمل والتجارة، بل هناك دورة مالية مغلقة، وأشبه بقطاع بنكي وفق الشريعة اليهودية، و"تحظر" فيه الفوائد البنكية، إذ تنتشر بين الحريديم جمعيات وأطر تعلن عن نفسها أنها لا تعمل لغاية الربح، وتضع آليات ومقاييس لمساعدة العائلات الفقيرة، والفقر هو من نصيب الأغلبية المطلقة، وحسب التقديرات فإن الفقر بين الحريديم يصل إلى حوالي ٥٥٪ وفق ما ذكره تقرير الفقر الرسمي للعام ٢٠١٠.

الدولة) ولكن منطلقاتنا تختلف، فأنتم بتم تعرفون أن الصهيونية هي أمر زائل عابر، ونحن كنا هنا من قبل، وسنبقى هنا بعد أن ترحلوا (بمعنى رحيل الصهيونية)، فهذه مسألة وقت، وفي بيتار عيليت ٤٣٠٠ عائلة، وفيها ٤٥ ألف نسمة، فهل لديكم أجوبة لهذه الأرقام؟ "، وهنا تصحح الصحافية في تقريرها لتقول إن معطيات مكتب الإحصاء المركزي تتحدث عن ٦ آلاف عائلة وحوالي ٤٠ ألف مستوطن.

ويرفض ألون فكرة الاندماج بين الحريديم والعلمانيين، ويقول إن الحريديم الذين يقبلون بهذا الاندماج ليسوا حريديم بشكل حقيقي كلي، «وأقول بكل وضوح إنهم لا يمثلوننا».

وتحاول الصحافية أن تصده، وتقول له «إنك لا تريد الاندماج ولكنك تستخدم المرافق العامة التي بنيت بأموال الضرائب العامة، فها أنت تسافر عن طريق المطار الدولي الذي بني من الخزينة العامة»، فيرد بتشدّد ليس أقل: «إن المطار قائم وأنا استخدمه، على مدى مئات السنين سافروا إلى (قبر رجل دين قديم في روسيا) «أومان» من دون مطار وطيران، إنني أكرر وأقول، نحن لسنا بحاجة إليكم (أي العلمانيين والصهيونية)، لا نريدكم أن تدافعوا عنا، افهموا هذا، سنرتب أمورنا من دونكم، فشكرا لكم، عندنا جهاز يعمل منذ مئات السنين، وهو سيستمر في العمل مستقبلا».

وتستمر الصحافية في استعراض المحادثة التي تدور في إطار المماحكة بين الاثنين، ولا تخرج عن الجوهر المذكور هنا، ولكن في ما بعد تلقي ضوءا على شكل إدارة مجتمع الحريديم، وتقول إن هناك اقتصادا «أسود» خارج سجلات الضرائب الرسمية، بمعنى عمل غير مسجل ودفع مقابل وراتب من دون توثيق رسمي.

ويظهر أن دوريت الزوجة تعمل في وزارة التربية والتعليم وتتقاضى راتبا شهريا صافيا يعادل ١٧٣٠ دولارا، ولكن زوجها لا يعمل بشكل رسمي ويتقاضى مخصصات، إلا أن مدخول العائلة الشهري يصل إلى ضعفي راتب دوريت، والغالبية الساحقة من الزيادة تأتي من «عمل أسود»، مثل تدريس ألون في معهد ديني يتقاضى منه راتبا غير مسجل.

ومدخول هذه العائلة يبقى عاليا جدا مقارنة مع الوضع الاقتصادي الاجتماعي في تلك المستوطنة، ورغم ذلك فإن هذا المدخول يبقى أقل مما يتطلب معدل الصرف على عائلة مكونة من ١١ نفرا، وتسديد ثمن البيت، وغيره من المصاريف العامة.

وتقول الصحيفة: إنه حسب التقديرات في حين أن ٤٠٪ من الحريديم ينخرطون في سوق العمل، وعمليا يجري الحديث عن عمل رسمي مسجل، فإنه على أرض الواقع تكون نسبة الانخراط في سوق العمل أعلى بكثير، وهناك من يبالغ بالحديث عن ٨٠٪ بين الرجال في جيل العمل، إلا أن هذا العمل ليس مسجلا.

ولا ينحصر الاقتصاد غير المسجل في مسألة العمل والتجارة، بل هناك دورة مالية مغلقة، وأشبه بقطاع بنكي وفق الشريعة اليهودية، و«تحظر» فيه الفوائد البنكية، إذ تنتشر بين الحريديم جمعيات وأطر تعلن عن نفسها أنها لا تعمل لغاية الربح، وتضع آليات ومقاييس لمساعدة العائلات الفقيرة، والفقر هو من نصيب الأغلبية المطلقة، وحسب التقديرات فإن الفقر بين الحريديم يصل إلى حوالي ٥٥٪ وفق ما ذكره تقرير الفقر الرسمي للعام ٢٠١٠.

وتوزع هذه الجمعيات ألبسة وأثاثا ومعدات بيتية وأغذية في الكثير من الحالات، وهذه البضائع توزع مجانا أو بأثمان رمزية.

لكن الأمر الأبرز في قطاع هذه الجمعيات هو تقديم قروض من دون فوائد، وحسب الأنظمة المتبعة فإن العائلة التي تريد مستقبلا الحصول على قروض لمساعدتها على شراء بيت أو تأثيثه أو للقيام بمشاريع عائلية كبيرة، عليها أن تودع مبالغ رمزية شهرية لهذه الجمعيات، بمعنى أشبه بصندوق توفير، ولكن أيضا من دون فوائد، وبعد سنوات محددة يحصلون على نصف ما وفروه، إضافة إلى

قرض "سخي"، حسب الوصف، ومن دون فوائد، وتصل قيمة القروض إلى عشرة أضعاف مبلغ التوفير.

بكلمات أخرى، بالإمكان القول: إن هذه الجمعيات تحصل على فائدة غير معلنة، وهي نصف التوفير الذي تحتفظ به لديها، إذ إن حجم القرض مرتبط بحجم التوفير، ولكن في كل الأحوال تبقى القروض أكثر تسهيلا من البنوك التجارية.

ونعود إلى «سبت» الصحافية في بيتار عيليت، وإلى إلقائها الضوء على جوانب أخرى من تفكير الحريديم، فهي تتحدث عن انقطاع أية حركة مواصلات ومركبات في شوارع المستوطنة، باستثناء سيارات الإسعاف، التي حسب الشريعة يجوز لها التحرك من أجل إنقاذ حياة البشر، ولكن ليس مثلا إذا احتاجت قرية «حوسان» الفلسطينية سيارة الإسعاف من المستوطنة، فالبشر في هذه الحالة هم اليهود فقط.

لكن في المقابل، فإن ألون يقول «إن الفلسطينيين هم ليسوا أعداءنا إطلاقا، وغير قليل من مستوطني بيتار عيليت يرحبون بالحياة تحت حكم وسيادة غرباء» في إشارة إلى العرب. ويضيف وسط مفاجأة الصحافية ذاتها «آن الأوان لدولتين لشعبين»، ولكن من هنا يتجه فورا ألون إلى مواقف التطرف الأخرى، حسب تعريف الصحافية، فهو يدرّس في مستوطنة «بات عاين» إحدى أكثر المستوطنات تطرفا، التي ينشدون فيها لـ «دولة يهودا التي تنهض أمام دولة الصهيونية التي تنهار».

ويقول ألون: إنني اشرح للطلاب أن عدوهم ليس الفلسطينيين وإنما الجيش الإسرائيلي، ويجب محاربته بنفس أشكال العمليات (الجرائم) التي يطلق عليها اسم «جباية الثمن» (تاغ محير). ويؤكد «بإمكاننا أن ننظم أمورنا أفضل بكثير من دون الجيش والمخابرات- الشاباك، فالمخابرات هي عدو آخر لنا».

نسبة العمل في بروكلين ٩٠٪!

السؤال الذي يطرحه الداعون في إسرائيل إلى دمج الحريديم في سوق العمل هو: لماذا نسبة المنخرطين في العمل من بين الحريديم في أوطانهم المختلفة في العالم، وبشكل خاص الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما، عالية بينما في إسرائيل الوضع مختلف كليا؟. ويتساءلون ما إذا كان هذا ناجما عن أن الحريديم في تلك الدول لا يتقاضون من حكوماتهم مخصصات اجتماعية خاصة، كما هي الحال في إسرائيل؟.

بحسب التقديرات فإن في الولايات المتحدة الأميركية ما بين ٢٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف من الحريديم، من أصل ٥٫٢٧ مليون أميركي يهودي، وغالبية الحريديم الساحقة تعيش في نيويورك، وبالذات في حي بروكلين. ويقول التقرير: إنه على الرغم من أن زيهم ومظهرهم الخارجي مطابقان لما هما عليه في إسرائيل، فإن الوضع من ناحية الانخراط في سوق العمل مغاير، حيث أن ٩٠٪ من الرجال الحريديم في جيل العمل في الولايات المتحدة منخرطون في سوق العمل، مقابل ٣٩٪ فقط في إسرائيل.

وتقول المعطيات: إن الشبان الحريديم، وبعد أن يبلغوا عمر ٣٠ عاما، يكونون قد أنهوا تعليمهم الديني على مختلف المستويات، ومن هناك ينطلقون إلى مجالات العمل المفتوحة، والتي تصل إلى أسواق المال ومراقبة الحسابات، بمعنى أنهم يتعلمون موضوع الرياضيات، خلافا لما هو قائم في إسرائيل.

ويقول ستيف فوكس، وهو معلم في إحدى الكليات: إن الخروج إلى العمل بين الحريديم في الولايات المتحدة هو قيمة عليا، ولكن في إسرائيل كل شيء متطرف، وهذا أمر عليه أن يتغير، ففي إسرائيل قيادة الحريديم منشغلة في زيادة عدد طلاب المعاهد الدينية وفي زيادة المخصصات من الخزينة العامة، ولا تشجع على الخروج إلى العمل، بينما القيادة الروحية في الولايات المتحدة أقامت منذ السبعينيات معهدا للتأهيل للعمل.

ويوضح التقرير أن الحريديم في نيويورك ينقسمون إلى مجموعتين أساسيتين: «الطائفة الليتوانية» وطائفة «الحسيديم»، وللطائفة الليتوانية قيمة عليا في اكتساب مهنة وممارسة حياة عصرية، بينما الحسيديم يميلون للمحافظة، ولهم مدارسهم الخاصة، وهي ليست حكومية، ولا يتلقون تمويلا حكوميا، ويخصصون ساعات قليلة للمواضيع الدراسية العادية مثل الرياضيات وغيرها، وهم من ناحية التعليم مشابهون للحريديم في إسرائيل، ولكنهم يخرجون إلى العمل.

لكن التقرير يلفت النظر إلى أنه بدلا من أن يتعلم الحريديم من نموذج الطائفة الليتوانية بين الحريديم في الولايات المتحدة، فإن هذه الطائفة بالذات بدأت تتعلم مما يجري في إسرائيل، وتوسع معاهدها الدينية لتزيد عدد الطلاب فيها، وهذا يبرز بشكل خاص في مدينة نيو جيرسي الأميركية، التي يوجد فيها أكبر معهد ديني للحريديم

وتعتبر طائفة الحريديم في بريطانيا من أكثر الطوائف تشددا في العالم، وتنتشر في مجتمعاتها المغلقة أنظمة في غاية التشدد، واللغة المنتشرة بينهم هي «الإيديش» وهي لغة تمزج بين العبرية والألمانية، وتعتبر لغة سرية إلى حد ما، وعلى الرغم من ذلك ووفق التقديرات، فإن ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من الرجال الحريديم ينخرطون في سوق العمل في بريطانيا، وكما يبدو فقد تراجعت في السنوات الأخيرة قيمة المخصصات الاجتماعية التي يتلقونها من الحكومة البريطانية، لكونهم ضمن شرائح ضعيفة وفقيرة، ويقول أحد المسؤولين في الطائفة: إن الأوضاع الاقتصادية لديهم صعبة، وهم يضطرون للتوجه إلى العمل.

وبات يضم أكثر من ٨ آلاف طالب.

ويستعرض التقرير علاقة الحريديم بالعمل في دول أوروبية مختلفة، منها مثلا بلجيكا، ويبرز عمل الحريديم هناك في قطاع المجوهرات والماس.

أما في بريطانيا، التي قد تكون فيها الطائفة الثانية من حيث العدد خارج إسرائيل، بعد الولايات المتحدة، فإن عدد الحريديم هناك وفق التقديرات يبلغ أكثر من ٥٠ ألف شخص، من أصل ٢٨٠ ألف بريطاني من أبناء الديانة اليهودية، وحسب المعطيات، فإن طائفة الحريديم تتكاثر بوتيرة عالية جدا، مقارنة مع نسبة تكاثر اليهود، وأكثر من ذلك، مقارنة مع نسبة التكاثر القائمة بين مجمل السكان في بريطانيا.

وتقول المعطيات: إن معدل عدد الولادات للعائلة الواحدة من الحريديم في بريطانيا هو ٩ر٥ ولادة، مقابل ٤ر٢ ولادة بالمعدل للعائلة البريطانية، وتشكل الولادات بين الحريديم في بريطانيا ٧٥٪ من الولادات اليهودية هناك.

وتعتبر طائفة الحريديم في بريطانيا من أكثر الطوائف تشددا في العالم، وتنتشر في مجتمعاتها المغلقة أنظمة في غاية التشدد، واللغة المنتشرة بينهم هي «الإيديش» وهي لغة تمزج بين العبرية والألمانية، وتعتبر لغة سرية إلى حد ما، وعلى الرغم من ذلك ووفق التقديرات، فإن ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من الرجال الحريديم ينخرطون في سوق العمل في بريطانيا، وكما يبدو فقد تراجعت في السنوات الأخيرة قيمة المخصصات الاجتماعية التي يتلقونها من الحكومة البريطانية، لكونهم ضمن شرائح ضعيفة وفقيرة، ويقول أحد المسؤولين في الطائفة: إن الأوضاع الاقتصادية لديهم صعبة، وهم يضطرون للتوجه إلى العمل.

وفي حين أن نسبة الحريديم من اليهود في بريطانيا في طريقها إلى أن تصبح ٢٠٪، فإن نسبة الحريديم من مجمل اليهود في فرنسا ٥٪، أي نحو ٣٠ ألفا من أصل ٦٠٠ ألف فرنسي من أبناء الديانة اليهودية، وبحسب ما ينشر فإن نسبة انخراطهم في سوق العمل أيضا عالية هناك.

الخدمة في الجيش

بدأت أوساط قيادية في المؤسسة الأمنية والعسكرية في إسرائيل تتفاءل من مؤشرات السنوات الخمس الأخيرة، إثر بدء عدة آلاف من الحريديم، على مدى السنوات الخمس مجتمعة، بقبول فكرة الخدمة الجزئية في الجيش، ضمن وحدة خاصة بهم، ومؤخرا بدأ جذبهم إلى وحدة الاستخبارات.

وكما ذكر فإن الحريديم يمتنعون عن الخدمة في الجيش، من منطلقات دينية بالأساس، ولكن في خلفيات هذا الموقف، هناك أيضا الموقف من الصهيونية ومن جوهر الكيان- إسرائيل- بصفته كيانا عابرا، فهذه ليست إسرائيل التي «تنبأت» التوراة لهم بها، فتلك ستقوم حينما يأتي المسيح لأول مرة، ويقيم مملكة اليهود.

وبسبب هذا الرفض الجماعي، فإن رئيس هيئة الأركان العامة وعلى مدى السنوات الـ ٦٣ الماضية، يوقع على أمر إعفاء عام للحريديم، وهو مرسوم لا يعلن عنه، يتم بموجب أنظمة تتجدد بشكل روتيني.

لكن هذه القضية لم تكن ملموسة على مدى عشرات السنين في إسرائيل، حينما كانت نسبة الحريديم هامشية جدا من مجمل اليهود، ولكن حينما يجري الحديث في السنوات الأخيرة عن أن نسبة المواليد من الحريديم وحدهم أكثر من ٢٨٪ من مجمل المواليد في البلاد، وأكثر من ٣٤٪ من المواليد اليهود، وحينما يظهر أن ٤ر١٣٪ من الشبان الذين يشملهم قانون التجنيد الإلزامي، في

فوج التجنيد نصف السنوي، الذي كان في شهر تشرين الثاني من العام المنتهي ٢٠١١، هم من الحريديم، فإن هذا يزيد القلق أكثر لدى المؤسسة الحاكمة، لأن هذا سينعكس لاحقا وبشكل أكبر على القوى العاملة في الجيش.

ومنذ عدة سنوات أقيمت في الجيش وحدة خاصة للحريديم أطلق عليها اسم «ناحال حريدي»، يخدم فيها مئات قليلة جدا من الشبان الحريديم سنويا، في مجالات عمل بعيدة عن الاختلاط بين الرجال والنساء، ولكن ليس في الفرق القتالية وما شابه.

وفي العام ٢٠٠٧، أقيمت وحدة خاصة أطلق عليها اسم «شاحر»، خاصة أيضا للشبان الحريديم، مختصة بالخدمة التكنولوجية، إذ يتم تأهيل الشبان للعمل بأجهزة التقنية العالية، ومن ينجح يتم استيعابه في الجهاز الاستخباراتي، ومنذ إقامة الوحدة وحتى العام ٢٠١٢ يكون قد تجند في هذه الوحدة ١٤٦١ شابا.

ومقابل كل هذا، يتم سنويا توجيه بضع مئات قليلة إلى ما يسمى بـ «الخدمة المدنية» وأيضا لفترة قصيرة، وليس كما هي الحال في الخدمة العسكرية الإلزامية الكاملة للرجال، لمدة ٣٣ شهرا.

لكن حينما نتحدث اليوم عن أنه في العام ٢٠١١ ولد في إسرائيل أكثر من ٤٠ ألف طفل من الحريديم، وقد يكون قبل ١٨ عاما نصف هذا العدد، فإنه في المجمل العام يجري الحديث عن نسبة ضئيلة جدا من الشبان، قبلت على نفسها تأدية خدمة قصيرة ومحدودة في الجيش وأجهزته، ولكن تبقى خدمة بعيدة كليا عن مفهوم الخدمة العسكرية المعروفة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التغير يبعث «التفاؤل» لدى قادة المؤسسة الإسرائيلية باحتمال التغيير لدى الحريديم.

ويحكي عدد من الشبان لتقرير الصحيفة كيف أنهم يصطدمون بداية بمعارضة شديدة في البيت، ومن رجال الدين الأوصياء على العائلة، خوفا من تحلل الشبان في المجتمع العلماني.

تحذيرات محللين

تقرير صحيفة «ذي ماركر» جاء مرفقا بسلسلة مقالات لعدد من المحللين، وذوي الصلة بالموضوع، وغالبيتهم حذرت من استمرار الوضع القائم في مجتمع الحريديم، وبشكل خاص من تدفق أموال «رفاه» ضخمة عليهم، يحصلون عليها من دون عمل، ما يشجعهم على الاستمرار في نمط حياتهم، وهو ما لن تستطيع الخزينة العامة تحمله أكثر.

من بين هؤلاء المحللين الوزير والنائب الأسبق يوسي سريد، المناهض العنيد للأصوليين والإكراه الديني على مدى سنوات طوال في الحلبة الإسرائيلية، ولهذا ليس صدفة أنه خلال نشاطه السياسي، خاصة في سنوات الثمانينيات والتسعينيات ضمن حركة «راتس» بداية وتشكيلها لحركة «ميرتس» لاحقا، كان مستهدفا من الحركات الأصولية.

ويتحدث سريد في مستهل مقاله عن رسالة كان قد وجهها أول رئيس حكومة لإسرائيل دافيد بن غوريون، في العام ١٩٦٣، لرئيس الحكومة ليفي أشكول، ويقول فيها إنه، أي بن غوريون، منح إعفاء للشبان الحريديم من الخدمة في الجيش، ولكن حينما كان عددهم في أوائل سنوات الخمسينيات من القرن الماضي نحو ٤٠٠ شاب سنويا، وإن عددهم بات أضخم.

ويقول بن غوريون في رسالته في ذلك العام (١٩٦٣): «لقد حررت شبان المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية، ولكن فعلت هذا حينما كان عددهم قليلا (ويشير سريد إلى أن عددهم كان ٤٠٠ شاب)، ولكنهم اليوم يتكاثرون، ويجب فحص مسألة شبان المعاهد الدينية، وإذا ما كان يجب الاستمرار في منحهم إعفاء من الجيش».

وعاتب سريد في مقاله بن غوريون، وقال: إنه كان رجلا كبيرا، ولكن أخطاءه كانت كبيرة أيضا، ومدعاة «بكاء لأجيال»، حسب تعبير سريد، الذي يتطرق أيضا إلى منح الحريديم خصوصية في مجال التعليم، والسماح لهم في إقامة جهاز تعليمي خاص، يبتعد كثيرا عن منهاج التعليم الرسمي، ويحجب مواضيع أساسية عن الطلاب، وعلى رأسها موضوع الرياضيات.

ويختتم سريد مقاله كاتبا: «إن الوقت قصير جدا قبل أن نتحول إلى إيران، ولكن قبل فترة قرأت مقالا في صحيفة «هآرتس» للصحافي ليئور ديتال يقول فيه إن إيران هي دولة إسلامية متطرفة يسيطر عليها الدين، ولكن خلافا لإسرائيل فإن المتطرفين (هناك) ليسوا فقط ينخرطون في جهاز التعليم والتعليم العالي، وإنما أيضا يقفون في مقدمة الأبحاث العلمية، وحتى أنهم يقودون السلك الأكاديمي، وفي الوقت نفسه يحافظون على نمط حياة دينية في غاية التطرف، في إيران يفهمون أنه يجب فصل الدين عن العلم، فمتى سيستوعبون هذا في إسرائيل؟».

ويقول الصحافي والمحرر على مدى سنوات في صحيفة «هآرتس»

الإسرائيلية إيلان شاحر: إنه ما من شك في أن تغيرات مهمة وكثيرة طرأت على مجتمع الحريديم، وهذه التغيرات لا تزال في بدايتها، إلا أن كثرة الحديث في الأشهر الأخيرة عن التغيرات، ينثر سحابة دخانية، ويتستر على حقائق حبلى بالكوارث، فنحن أمام حقائق مذهلة، إذ إن أكثر من ٦٠٪ من الرجال الحريديم لا ينخرطون في سوق العمل، وهذه حقيقة تهدد بانهيار الاقتصاد الإسرائيلي.

ويتابع شاحر قائلا: إن أحد المتغيرات البارزة هو بدء دخول الحريديم إلى السلك الأكاديمي، ففي إسرائيل حاليا حوالي ٦ آلاف طالب جامعي من الحريديم، ومن بينهم ٢٥٠٠ من الرجال، وهذه بداية مهمة، ولكن هذا العدد ينقسم على أربع سنوات جامعية، إضافة إلى سنة جامعية تحضيرية، كذلك هناك ألف رجل من الحريديم يتجندون للجيش (في فرق مختلفة كما تم توضيحه سابقا هنا)، وألف شاب آخرون ينضمون إلى الخدمة المدنية، ولكن هؤلاء يأتون من أجيال مختلفة، بينما عدد الذين ينهون سنويا عمر ١٨ عاما يعد بآلاف كثيرة، وهم مثلا اليوم يشكلون ٣٠٪ من المواليد سنويا (قرابة ٤٥ ألف مولود)، وأمام هذه المعطيات فإننا لا نزال نرى أن هناك ٧٠ ألف طالب في المعاهد الدينية، وسنويا ينضم إلى المعاهد الدينية ٧ آلاف طالب جديد.

ويؤكد شاحر أنه حسب المعطيات، فإن نسبة نساء الحريديم اللاتي انخرطن في سوق العمل ارتفع من ٥٠٪ في العام ٢٠٠٣ إلى ٥٨٪ في العام ٢٠٠٩، ولكن نسبة العاملات من النساء اليهوديات عمومًا خلال الفترة نفسها ارتفعت من ٦٧٪ في العام ٢٠٠٣ إلى ٧٣٪ في العام ٢٠٠٩.

ويضيف شاحر أنه في السنوات الأخيرة كثر الحديث وبشكل مبالغ به عن انخراط الرجال الحريديم في سوق العمل، وعن وجود مخططات لهذا الهدف، لكن على الرغم من كل البرامج الحكومية فقد ارتفعت نسبتهم من ٣٦٪ في العام ٢٠٠٣ إلى ٣٩٪ في العام ٢٠٠٩، وفق معطيات بنك إسرائيل، وهذا يقول إنه لم يكن ثمة مبرر للميزانيات الضخمة التي رصدت لهذا الغرض، وفي الوقت نفسه يجب الاعتراف أن ما فعلته البرامج الحكومية هو منع التدهور أكثر في نسبة انخراط الحريديم في سوق العمل.

ويختتم شاحر مقاله بالقول: إن من يريد أن يمنع الكارثة التي يقترب إليها الاقتصاد الإسرائيلي، وأن يدفع بشكل حقيقي رجال الحريديم إلى سوق العمل، لا يمكنه أن يفعل هذا من دون إجراءات «قاسية»، إذ يجب تقييد المخصصات الاجتماعية التي يتلقاها طلاب المعاهد الدينية، وإلزام المدارس والمعاهد الدينية التابعة للحريديم بتعليم المواضيع الدراسية الأساسية مثل اللغات والرياضيات.

[ب. ج]